مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2026

Manarah Publishing
p-ISSN: 1658-6727

الوصول المفتوح

توجيه الرتبة بين الصنعة النحوية والسياق عند المنتجب الهمذاني في الفريد في إعراب القرآن المجيد

إبراهيم بن هادي محمد المباركي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية، كلية الآدب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

مستخلص:

يسعى هذا البحث إلى استجلاء المنهج التحليلي للمنتجب الهمذاني في معالجة قضية "الرتبة النحوية" وتجلياتها في كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد)، وينطلق البحث من إشكالية مركزيّة قوامها البحث عن المعايير المعتمدة للرتبة عند المنتجب الهمذاني، وكيفية موازنته بين صرامة القواعد النحوية ومقتضيات السياق، ويتتبع البحث آليات "توجيه الرتبة" وعللها الدلالية كاشفًا عن الأدوات المنهجية التي اتكأ عليها المصنف في تفسير ظواهر التقديم والتأخير، وتوجيه العدول عن الرتبة الأصلية لخدمة المعنى والمقصد.

الكلمات المفتاحية: الرتبة النحوية، المنتجب، السياق، الصنعة النحوية.

© 2026 المؤلف(المؤلفون). نُشر في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية. تم النشر بواسطة منارة البحث للنشر الإلكتروني. نُشرت هذه المقالة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسبة المصنَّف (CC BY 4.0). يجوز لأي شخص إعادة إنتاج هذه المقالة وتوزيعها وترجمتها وإنشاء أعمال مشتقة منها (لأغراض تجارية وغير تجارية)، شريطة الإشارة الكاملة إلى النشر الأصلي والمؤلفين. يمكن الاطلاع على الشروط الكاملة لهذا الترخيص على الرابط:
http://creativecommons.org/licences/by/4.0/legalcode

Directing Grammatical Order between Syntactic Form and Context according to Al-Muntajab al-Hamadhani in "Al-Farid fi I'rab al-Qur'an al-Majid"

Ibrahim Bin Hadi Almobarki

Associate Professor, Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Taibah University, Saudi Arabia

imobarki8671@gmail.com

Abstract:

This research seeks to elucidate Al-Muntajab al-Hamadhānī's analytical methodology for addressing the issue of "Grammatical Order" (al-Rutbah al-Naḥwīyah) and its manifestations in his work, Al-Farīd fī I'rāb al-Qur'ān al-Majīd. The study stems from a central problematic: the criteria Al-Hamadhānī adopted for grammatical ordering and how he balanced the rigidity of linguistic rules with the rhetorical requirements of the context. Furthermore, the research tracks the mechanisms of "Directing the Order" and their semantic justifications, revealing the methodological tools the author relied on to interpret the phenomena of proposing and postponing (al-Taqdīm wa-al-Ta'khīr) and justifying deviations from the original order to serve both meaning and intent.

Keywords: Grammatical Order, Al-Muntajab, Al-Farīd, Proposing and Postponing.

مقدمة:

الحمدُ لله الذي جعل العربية مستودعا لأسرار كتابه، ومنح ألفاظها من سعة النظم ما يُحارُ في إدراكه، والصلاة والسلام على مَن أُوتي جوامع الكلم، أفصح العرب لسانا وأبينهم تبيانا، وعلى آله وصحبه السالكين نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الدرس النحوي في أزهى عصوره لم يكن مقصورًا على رصد القوالب الجامدة، بل كان معراجا للكشف عن لطائف النظم القرآني، وجسرا يربط بين صنعة الإعراب وجماليات المعنى. وتتجلى في هذا السياق قضية "الرتبة" بوصفها أحد أكثر الأصول أهمية والتي تبرز مرونة اللسان العربي؛ إذ تتجاذبها ضوابط الصناعة النحوية بصرامتها، ومقتضيات السياق بظلاله الممتدة عبر التقديم والتأخير.

ويقف كتاب "الفريد في إعراب القرآن المجيد" للمنتجب الهمذاني شاهدًا فذًّا على هذا الامتزاج؛ إذ لم يقف مصنفه عند حدود التوصيف الإعرابي الجاف، بل غاص في أعماق "توجيه الرتبة" مستنطقًا العلل الكامنة وراء خروج الكلام عن رتبته الأصلية في رؤية منهجية ثاقبة توازن بين حراسة القواعد النحوية والاحتفاء بجلال السياق القرآني.

تدور إشكالية هذا البحث في استجلاء المنهج التحليلي عند المنتجب الهمذاني وهو يعالج قضايا التقديم والتأخير؛ فهل كان الانتصار للصناعة النحوية غايةً تحجب إدراك المقاصد السياقية؟ أو أن السياق لديه كان هو الحكم الأعلى الذي يُوجّه القواعد ويضبط إيقاعها؟ يسعى هذا البحث إلى رصد هذه

المزاوجة المنهجية بين ثبات الشكل وحركيّة المضمون، وبيان أثرها الفعّال في توجيه الآيات وتفسير مرامها.

أما عن الدراسات السابقة التي تتعلق بهذا الموضوع عند المنتجب الهمذاني فلم أقف على دراسة خاصة بذلك، لكن شخصيّة المنتجب قد حظيت بدراسات كثيرة، (تبعًا لما اطلعت عليها)، منها:

آراء المنتجب الهمذاني النحوية حول المسائل الخلافية في كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد، الباحث: محمد عبد الرحمن حمدي، إشراف الدكتور عبد الله محمد أحمد، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية ١٤٢٩هـ.

الاعتراضات النحوية للمنتجب الهمذاني في كتابه: الفريد في إعراب القرآن المجيد، أشباه الجمل أنموذجًا، الباحث: باسم هادي جبار، بحث منشور في مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ٢٠١٧م.

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، الباحثة: باسمة خلف مسعود، رسالة علمية، درجة الماجستير، دولة العراق، جامعة ديالي، كلية التربية، قسم اللغة العربية، عام ١٤٣٣هـ.

منهج المنتجب الهمذاني في القراءات وتوجيهها في كتابه الفريد في إعراب القرآن الكريم، الباحثة: سعاد بنت جابر الفيفي، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، السعودية، ع١٢٠، ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

وقد اعتمدْتُ في هذا البحث على المنهج الوصفي، وانتظم البحث في مقدمة وتمهيدٍ وأربعة مباحث محورية، وذلك وفق الرؤية الآتية:

المقدمة، ثم التمهيد، وفيه: الرتبة في الدرس النحوي وعلاقتها بالسياق.

المبحث الأول: نماذج تحليلية لتوجيه الرتبة، وفيه مطلبان: المطلب الاول: توجيه الرتبة في الجملة الاسمية، والمطلب الثاني: توجيه الرتبة في الجملة الفعلية. وقد حرصت – في هذا المبحث - على حشد أقوال المعربين في المسألة، مع توحيد الحواشي إذا تعددت الإحالة في الفقرة الواحدة.

وقد ابتدأت بهذا المبحث؛ لأنه يعطي توجيه الرتبة عند المنتجب صورة تكاملية.

المبحث الثاني: القيود التوجيهية للرتبة عند المنتجب، وفيه ستة مطالب: المطلب الاول: الصلة لا تتقدم على الموصول، والمطلب الثاني: الصفة لا تتقدم على الموصوف، والمطلب الثالث: ما كان في حيّز النفي لا يتقدم عليه، والمطلب الرابع: لا يتقدم على الشرط ما في حيّزه، والمطلب الخامس: ما كان في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه، والمطلب السادس: ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها.

المبحث الثالث: جدليّة الرتبة والمعنى عند المنتجب، وفيه أربعة مطالب: المطلب الاول: أهمية مراعاة المعنى عند المنتجب، والمطلب الثاني: تقارب المعنى علة للتقديم والتأخير، والمطلب الثالث: الحمل على التقديم والتأخير تفسيرا للمعنى لا للإعراب، والمطلب الرابع: الحمل على التقديم والتأخير لحلّ إشكال المعنى.

المبحث الرابع: آليات توجيه الرتبة عند المنتجب، وفيه سبعة مطالب: المطلب الاول: الأصل حمل الكلام على ظاهره وعدم القول بالتقديم والتأخير، والمطلب الثاني: التجويز المطلق للتقديم والتأخير، والمطلب الثالث: توظيف القراءات المشتملة على التقديم والتأخير، والمطلب الرابع: ذكر الوظيفة البلاغية لتغيير الرتبة، والمطلب الخامس: الاستعانة بالقرائن الدالة على التقديم والاحتجاج بها، والمطلب السادس: المشاكلة بين الآيات والاحتجاج بالنظائر، والمطلب السابع: الربط المنهجي بين قواعد الرتبة.

وختامًا، يرجو الباحث أن يكون هذا الجهد قبسًا يضيء جانبًا من الفكر النحوي عند المنتجب الهمذاني، ويجلي قيمة كتابه "الفريد" بوصفه حلقة وصلٍ متينة بين منطق اللغة وقدسية النص.

التمهيد: الرتبة في الدرس النحوي وعلاقتها بالسياق

تُعدُّ "الرتبة" أصلًا جوهريًا في بنية اللسان العربي، وهي القيد المنظم لعلاقات الكلم داخل الجملة؛ إذ لا يكتمل بيان المعنى بمجرد توفر العناصر الإعرابية، بل بهيئتها وترتيبها؛ فالرتبة هي "المكان الطبيعي" الذي يستحقه العنصر اللغوي بناءً على وظيفته النحوية، وهي وسيلة أمن اللبس عند غياب القرائن اللفظية.

ينقسم الدرس النحوي في تعامله مع ترتيب العناصر إلى مسارين متداخلين:

الرتبة المحفوظة (أو الواجبة): وهي التي يفرضها النظام النحوي فرضًا لا يجوز مخالفته، حيث يكون الترتيب هو القرينة الوحيدة المعينة للمعنى (مثل تقدم الفاعل على المفعول عند خفاء الإعراب). في هذه الحالة، تصبح الرتبة "بنية مغلقة" تخدم "الصنعة النحوية" بالدرجة الأولى لحماية النص من الاضطراب (حسان، 1413هـ: 67/1).

والرتبة غير المحفوظة (أو الجائزة): وهي المساحة التي تمنحها اللغة المتكلم للتحرر من الترتيب الأصلي، حيث يجوز التقديم والتأخير لغرض معنوي أو بلاغي. وهنا تظهر عبقرية اللغة في تحويل "الرتبة" من مجرد قيد صناعي إلى أداة بيانية تُبرز أولويات المتكلم واهتماماته (حسان، 1413هـ: 67/1).

ولا يمكن فهم "توجيه الرتبة" عند النحاة -وبالأخص عند المنتجب الهمذاني في "فريده"- بمعزل عن نظرية السياق؛ فالرتبة لا تتغير عبثًا، بل تستجيب لداعيين رئيسين:

السياق المقالي: وهو ما تفرضه طبيعة النظم وتجاور الكلمات، حيث يُستدعى التقديم والتأخير لمشاكلة الفواصل القرآنية، أو للربط بين السابق واللاحق، أو لمراعاة القرائن اللفظية التي تُجيز خرق الرتبة الأصلية.

والسياق المقامي: وهو المتعلق بظروف النزول، والمخاطب، والغرض من الكلام (كالتخصيص، أو التشريف، أو التعظيم)؛ فالتقديم هنا ليس "عدولًا" عن القاعدة، بل هو "استجابة" لمقتضى الحال (العموش، 2008: ص314).

المبحث الأول: نماذج تحليليّة لتوجيه الرتبة

المطلب الأول: توجيه الرتبة في الجملة الاسمية.

تتألف الجملة الاسمية من ركنين أساسين هما «المبتدأ» وهو المسند إليه، و«الخبر» وهو المسند.

ورغم أن الأصل هو البدء بالمبتدأ فإن هذا الترتيب ليس مُلتزما؛ فقد يتغيَّر ليكون الخبر مقدَّمًا والمبتدأ مؤخرًا، ويكون جائزًا في حالات معينة لسعة اللغة، وواجبًا في حالات محدَّدة تقتضيها القواعد النحوية (ابن مالك، 1990: 296/1). وإن كان الرفع هو العلامة الإعرابية الموحّدة للمبتدأ والخبر فإن دخول العوامل الناسخة على الجملة الاسمية يجعل الإعراب مغايرًا رفعًا ونصبًا بين اسمها وخبرها؛ ومن هنا فلا يمكن القول بالتغيير في الرتبة أو عدمه إلا بطريقين:

الأول: غياب العلامة الإعرابية الظاهرة، أو احتمال اللفظ لأكثر من وجه إعرابي.

والثاني: وجود قراءات قرآنية مختلفة للفظ الواحد، بحيث تسمح إحدى القراءات باعتباره «مبتدأً» والأخرى «خبرًا».

أ- الرتبة بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ * سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (سورة القدر: 4، 5) في رفع ﴿سَلَامٌ﴾ وجهان:

الأول: أن تكون خبرًا مُقَدَّمًا و﴿هِيَ﴾ مبتدأً مؤخرًا، وهو الوجه المشهور (ينظر: التيمي، أبو عبيدة في مجاز القرآن، 1981م: 305/2، والفراء في معاني الفراء، ط1: 280/3، والأخفش في معاني الأخفش، 1411هـ: 542/2، والنحاس في إعراب القرآن، 1421 هـ: 268/5، والقيسي، مكي في مشكل إعراب القرآن،1405 هـ: 487/2، والأندلسي، ابن عطية في المحرر الوجيز،1413 هـ : 16/ 314، والأنباري في البيان، 1400 هـ: 524/2).

والوجه الثاني، من رفع ﴿سَلَامٌ﴾: أن تكون مبتدأ، ﴿هِيَ﴾ مرفوع بها على قول من لم يشترط الاعتماد، وقد أجاز هذا الوجه مع الوجه السابق (العكبري، 1418: 1296/2) و(السمين الحلبي، 1406: 550/6) ولم يرتض السفاقسي هذا الوجه، فقال: «إنما قال هذا الأخفش في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف والمجرور لا في المصدر، وقد تقدّم أن سلاما مصدر إلا أن يكون توهّم من تقديره باسم الفاعل أنه يجري مجرى اسم الفاعل في الاعتماد وعدمه، وفيه نظر» (السفاقسي: ب/1195).

أمّا المنتجب الهمذاني فقد تبع العكبري وأجاز الوجه الثاني، وإن كان قد ابتدأ بكون ﴿سَلَامٌ﴾ خبرًا مقدمًا، وذكر ما يعضد هذا الوجه. قال المنتجب: «وفي ارتفاع ﴿هِيَ﴾ وجهان: إمّا على الابتداء، وخبره سلام، أو على الفاعلية بـ﴿سَلَامٌ﴾ لكونه مصدرًا، كما تقول: «ضربٌ زيدٌ» أو على رأي أبي الحسن إن جعلته بمعنى اسم الفاعل أو المفعول... فعلى الوجه الأول: ﴿هِيَ﴾ مبتدأ و﴿سَلَامٌ﴾ خبر مقدم، وهو على بابه بمعنى التسليم، ويعضده قول ابن عباس – رضي الله عنهما – « هي ليلة سلام، كلما لقيته الملائكة مؤمنًا أو مؤمنة

في هذه الليلة سلموا عليه من ربه (الفراء، ط1: 280/3) ولما كان السلام يكثر وقوعه في تلك الليلة سُمِّيت الليلة سلامًا، كما سُمِّي الرجل صَوْمًا وزَوْرًا إذا كان ذلك يكثر منه» (الهمذاني، 1427: 434/6).

والملاحظ من نص المنتجب أنه أرجع سبب تغيير الرتبة إلى غرضين:

بلاغي، ويتمثل في الاهتمام والتعظيم لشأن السلام في هذه الليلة.

ودلالي، ويتمثل في المبالغة حيث جعلت الليلة «عين السلام»، لا مجرد ليلة «يقع فيها السلام».

وقد استند إلى ما ذهب إليه على القرينة «المقامية» طبيعة ليلة القدر وما فيها من تنزل الملائكة بالخير والأمان، مما جعل «السلام» هو المحور الأكثر أهمية الذي يستحق التقديم والقرينة التفسيرية «النقلية» استشهاده بقول ابن عباس رضي الله عنهما.

والذي أرجحه – والله تعالى أعلم – هو ما عليه إجماع المعربين من أن «سلام» خبر مقدم، و«هي» مبتدأ مؤخر؛ يؤيد ذلك ما ذكره أهل التفسير في معنى الآية وما استدل به المنتجب عن ابن عباس.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ (سورة الحج: 25) قرأ حفص عن عاصم (ابن مجاهد، 1400: ص435) بنصب ﴿سَوَاءً﴾ ورفع ﴿الْعَاكِفُ﴾. وقرأها الفراء (الفراء، معاني الفراء، ط1، 1955: 222/2.) وتبعه الزمخشري (الزمخشري، الكشاف، 1407: 151/3) برفعهما على أنها جملة مستقلة لم يُحدَّد المبتدأ فيها من الخبر.

وجعل الزجّاج (الزجاج، 1408: 420/3) ﴿سَوَاءً﴾ هي المبتدأ و﴿الْعَاكِفُ﴾ خبره. وذهب إلى نقيض ذلك المنتجب الهمذاني (الهمذاني، 1427: 545/4)، وقد سبقه أبو علي الفارسي (الحجة، 1418هـ: 271/5)، بجعل ﴿الْعَاكِفُ﴾ مبتدأ و﴿سَوَاءً﴾ خبر تقدم عليه. وهذا هو الرأي الأحسن عند أبي حيان والسفاقسي والسمين (الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، 2010: 499/7، والسفاقسي، المجيد: ب/942، والسمين الحلبي، الدر المصون، 1406: 140/5)

وأجاز (النحاس، 1421: 93/3) و(الأندلسي، 1413هـ: 190/11) الوجهين كليهما.

ونقل (القيسي، 1405: 95/2) و(ابن الأنباري، 1400: 173/2) وجهين أولهما: أن يكون ﴿سَوَاءً﴾ خبراً مقدماً و﴿الْعَاكِفُ﴾ مبتدأً مؤخرًا. والثاني: أن يكون ﴿سَوَاءً﴾ مبتدأ و﴿الْعَاكِفُ﴾مرفوعا على الفاعلية.

ثم ضعفا الثاني بأنه لا يعمل ﴿سَوَاءً﴾ إلَّا إذا كان بمعنى «مستو»، ولا يعمل «مستو» حتى يعتمد، وهنا فقد شرط الاعتماد.

بعد أن ذكر المنتجب الوجه الراجح عنده قال: «والعاكف والبادي فيه سواء ليس أحدهما أحق به من صاحبه، واستواء العاكف فيها والبادي دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو ملكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى من البادي لحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التي من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليه، فسبيله سبيل المباح الذي من سبق إليه كان أولى به» (الهمذاني، 1427: 545/4).

والذي أراه – والله أعلم – أن المنتجب قد أجاد في اختياره أن ﴿سَوَاءً﴾ خبر مقدم، و﴿الْعَاكِفُ﴾ مبتدأ مؤخر للأسباب والقرائن التي ذكرها، القرينة الدلالية، كلمة ﴿سَوَاءً﴾ بمعنى الاستواء، فالتقديم بمنحها قوة الحكم، وللقرينة الفقهية والشرعية، وهي أن أرض الحرم لا تملك (ابن قدامة، موفق الدين، 1968، المغني: 174/4)، فالمنتجب الهمذاني أعرب الآية بناء على معناها الفقهي، وجعل «عدم ملكية الأرض» هي القرينة الكبرى التي قادته إلى تقديم الخبر ﴿سَوَاءً﴾؛ فالحق في المكان يثبت بالسبق إليه لا بملكه. وإضافة إلى ما ذكره المنتجب، لا مسوغ للابتداء بـ﴿سَوَاءً﴾ في النص، ولأنه متى اجتمعت المعرفة مع النكرة جعلت المعرفة هي المبتدأ وليس العكس (سيبويه، 1408: 328/1).

ب- الرتبة في الجملة الاسمية المنسوخة في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ (سورة الأعراف: 5) في معمولي (كَانَ) في الآية خمسة آراء:

الأول: بدأ بالأصل، وجَوَّز التغيير ولم يُرَجِّح. فقال: يجوز أن يكون ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ اسم كان و﴿أَنْ قَالُوا﴾ الخبر، والعكس (القيسي، 1405: 1/305، والعكبري، 1418: 1/416، والنسفي، 1419: 1/527)

والثاني: بدأ بالتقديم وجَوَّز الأصل، فقال: ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ خبر كان و﴿أَنْ قَالُوا﴾ اسمها، ويجوز العكس، (الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز، 1413 هـ: 374/2، والزمخشري، الكشاف، 1407 هـ: 67/2)

والثالث: نصّ على التقديم ولم يذكر غيره، (النحاس، إعراب القرآن، 1421 هـ: 115/2.).

والرابع: نصّ على الأصل، أن يكون ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ الاسم و﴿أَنْ قَالُوا﴾ الخبر، واحتجّ لذلك نحويًّا بأنه إذا لم تكن هناك قرينة لفظية ولا معنوية تُبَيِّن الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، نحو: «ضرب موسى عيسى» وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل (الأندلسي، أ، ح، 1420 هـ، البحر المحيط: 270/4) .

والخامس: أجاز الوجهين، ورجَّح التقديم (الفراء، والزجاج، والسمين الحلبي، والألوسي: معاني الفراء، ط1 372/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، 1408: 319/2، والدر المصون، 1406 هـ: 254/5، وروح المعاني، 1415 هـ: 120/9).

أمّا المنتجب فقد أجاز الوجهين ورجح التقديم كما في الرأي الخامس؛ وقد اعتمد على قرينتين:

الأولى: متشابه النظم، فقد اتفق القراء على النصب في المواضع المشابهة، قال المنتجب: «والأول أحسن حملًا على ما ورد من نظائره في التنزيل، نحو ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (سورة الأعراف: 82، وبالتركيب نفسه في سورة النمل، الآية 56)، و﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (سورة الجاثية: 25)» (الهمذاني، 1427: 12/3).

والثانية: قرينة منطقية «النفي والإيجاب» تتعلّق بأسلوب الحصر «ما... إلا» قال المنتجب: «والنكتة في أن الثاني [أن قالوا] في نحو هذا واقع موقع الإيجاب، والأول [دعواهم] واقع موقع النفي، والنفي

أحق بالخبر، و﴿دَعْوَاهُمْ﴾ نفي، و(إذْ) ظرف لـ ﴿دَعْوَاهُمْ﴾» (الهمذاني، 1427: 12/3).

فالخبر هو «المحكوم به» والنفي في بداية الجملة يتوجه أصلًا إلى الحكم «الخبر»؛ فكان ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ الخبر أحق بالوقوع في جهة النفي، وفي هذا ردٌّ على من أوجب أصل الرتبة بين المعمولين لعدم وجود قرينة، فالقرينة هنا واضحة بما ذُكر.

وقد أجاد المنتجب فيما ذهب إليه من ترجيح أن يكون ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ الخبر و﴿أَنْ قَالُوا﴾ الاسم مع جواز العكس ليحقق المشاكلة اللفظية بين آيات «الأعراف والنمل والجاثية»، وليؤكد أن القرآن يجري على سنن واحد في تقديم الخبر إذا كان محط النفي في أسلوب الحصر.

وما ذهب إليه المنتجب هو رأي الجمهور، وقد اعتمدوا على قرائن أخرى «لفظية ومعنوية» غير ما ذكرها المنتجب، وهي:

1- «المطابقة في التأنيث»، فلو كانت ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ الاسم لكان اللفظ «فما كانت دعواهم»؛ لأن الدعوى مؤنثة في اللفظ.

(الزجاج، 1408، 319/2، والسمين الحلبي، 1406: 254/5)

2- «التعريف»، فـ ﴿أَنْ قَالُوا﴾ المصدر المؤول أعرف؛ لكونه يشبه الضمير فلا يوصف، وكذلك لا يُنكّر، فالأعرف أحق أن يكون اسمًا من غير الأعرف (السمين الحلبي، 1406: 254/5، والألوسي، 1994: 120/9).

المطلب الثاني: توجيه الرتبة في الجملة الفعلية.

تتألف الجملة الفعلية من ركنين أساسيين، هما «الفعل» وهو المسند، و«الفاعل» وهو المسند إليه، أما المفعول به فيعَدُّ فضلة من الناحية الصناعية، لكنه ركن دلالي جوهري في الأفعال المتعدية.

والمعتمد عليه عند النحاة هو عدم جواز تغيير رتبة ركني إسناد الجملة الفعلية؛ لأنه يؤدي إلى لبس في تحديد نوع الجملة فهي «رتبة محفوظة»؛ فالفاعل لا يتقدم على فعله حفاظًا على بنية الجملة الفعلية.

وإن كان التركيب الأصلي لبنية الجملة الفعلية «فعل + فاعل + مفعول به» فإن مرونة اللغة قد تتيح للمفعول به أن يتقدم على الفاعل إما وجوبًا لأغراض نحوية (ابن مالك، 1410: 160/1)، وإما جواز لأغراض بلاغية يدل عليها السياق.

وكذلك المفاعيل إذا تعددت؛ فإن الأصل أن يتقدم ما هو فاعل في المعنى مثل: «أعطيت الفقير درهمًا» لكنه لأغراض بلاغية يدل عليها السياق قد يُخْرَق هذا الترتيب إذا كان «المأخوذ» أكثر أهمية (ابن مالك، 1410: 75/2).

أ- تقديم المفعول به على الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (سورة البقرة: 124) ورد تقديم المفعول به ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ على الفاعل ﴿رَبُّهُ﴾ مقيسًا واجبًا عند جمهور النحاة؛ لأن تأخيره يوجب

إضمارًا قبل الذكر (ابن مالك، 1410: 160/1). والقاعدة أن الضمير لا يتقدم على ما يفسره (ويستثنى من ذلك سبعة مواضع ذكرها (ابن هشام،1985: 489/2) قال المنتجب: «والجمهور على نصب ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ ورفع ﴿رَبُّهُ﴾، وإنما قُدِّم على الفاعل لأمرين: أحدهما: للاهتمام؛ إذ قد ثبت في الصدور وتقرر في النفوس أن الرب تعالى هو المُبتَلي، وإنما تطلب النفسُ وتشتهي معرفة المُبتلى.

والثاني: كون ضمير المفعول متصلًا بالفاعل، وذلك يوجب تقديم المفعول؛ إذ لو أُخِّر والحالة هذه لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز» (الهمذاني، 1427: 374/1).

لقد أبْرَزَ النص السابق عمق رؤية المنتجب لتوجيه الرتبة بين الصنعة النحوية والسياق.

فقد اعتمد على قرينتين، الأولى: قرينة معنوية سياقية استندت إلى أن الفاعل معلوم ذهنًا مما يسوغ تأخيره دون حدوث لبس في المعنى؛ فالعقل يدرك أن العبد لا يبتلي الرب، بل الرب هو من يبتلي العبد، وأن النفس تشتهي معرفة المُبتلَى.

والقرينة الثانية: قرينة لفظية «نحوية»، الفتحة على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ والضمة على ﴿رَبُّهُ﴾ واتصال الفاعل بضمير يعود على ما قبله.

ب: الرتبة بين مفعولي «ظن وأخواتها» في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ (سورة الأنعام: 123). اختلف المفسرون والمعربون في توجيه الآية الكريمة بناء على نوع «جعل»، فذهب عامتهم إلى أنها للتصيير. (الأندلسي، 1413: 341/2، والرازي، 1420: 144/12، والقرطبي، 1384: 52/7، والنسفي، 1419: 505/1، والأندلسي، أبو حيان، 2010: 217/4، والسمين الحلبي، 1406: 134/5)، وأنها ناصبة لمفعولين، وذهب بعضهم إلى أن تكون «جعل» بمعنى «مكّن» (الألوسي، 1994: 29/8) فتكون ناصبة لمفعول واحد، وهو ﴿أَكَابِرَ﴾ ويكون الجار والمجرور ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ متعلّقا مقدمًا عليه. ثم اختلفوا في تحديد المفعولين إلى أربعة أقوال:

الأول: أن ﴿أَكَابِرَ﴾ مفعول أول، والجار والمجرور ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ مفعول ثان، وقد قُدِّم وجوبًا؛ لعود الضمير في مجرميها على القرية، (الهمذاني، 1427: 685/2، والأندلسي أبو حيان، 2010: 217/4، والسمين الحلبي، 1406: 134/5)

والثاني: أن ﴿أَكَابِرَ﴾ هي المفعول الأول، ولكن ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ ليست مضافة إليه، بل هي بدل من ﴿أَكَابِرَ﴾ مع بقاء الجار والمجرور مفعولًا ثانيًا مقدمًا. وهو قول (العكبري، 1418: 400/1)، وقدَّره (النسفي، 1419: 505/1)

والثالث: أن ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ مفعول أول، وقد تأخر، و﴿أَكَابِرَ﴾ مفعول ثانٍ، وقد تقدّم عليه . (القيسي، مشكل إعراب القرآن، 1405: 287/1، والأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز، 1413: 341/2، وابن الأنباري، البيان، 1400: 338/1)

والرابع: أن ﴿أَكَابِرَ﴾ مفعول أول، أما المفعول الثاني فهو «محذوف» يُفهم من السياق، والتقدير: جعلناهم «فُسَّاقًا» ليمكروا فيها، نقله المنتجب (الهمذاني، 1427: 685/2) والسمين، 1406: 135/5) وضَعّفاه بأنه من الحذف بلا دليل.

والمنتجب الهمذاني عند توجيهه لرتبة المفعولين نجده ينص على القول الأول، يقول: ««جعل» هنا بمعنى صيّر، ومفعولاه: ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ قُدِّم ثانيهما على الأول، وهو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾؛ لأجل الضمير المجرور العائد إلى القرية في قوله ﴿مُجْرِمِيهَا﴾، كما قُدِّم «إبراهيم» في قوله ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ لأجل الذكر العائد إليه» (الهمذاني، 1427: 685/2).

ولم يرتض المنتجب قول من ذهب إلى أن ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ المفعول الأول و﴿أَكَابِرَ﴾ الثاني، وعَلَّل لذلك بقوله: «لأَنّ أفعل الذي مؤنثه فُعلى إذا انفصل مِن «مِن» لم يستعمل إلا بالألف واللام، أو الإضافة، كما أن مؤنثه كذلك؛ ولذلك خُطِّئ أبو نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرى مِنْ فَقَاقِعِهَا * حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِن الذَّهَبِ** (البيت من البسيط، أبو نواس، الديوان، 2001: ص34)

فإن قلتَ: لِمَ لا تجعل ﴿أَكَابِرَ﴾ بمعنى كبراء، وهو حسن جيد، وتُمَشِّي قول هذا الزاعم؟

قلتُ: لا يسعني ذلك لوجهين: أحدهما: أن الشيء إذا ورد على أصله ولفظه لا يخرج عن ذلك من غير اضطرار، خصوصًا في الكتاب العزيز. الثاني: أن الشيخ أبا علي (الفارسي، د.ت: ص455) ذكر الآية في باب الأفعل، واستدل بها على ذلك، وهو هو، وقول مثله لا يُهمل» (الهمذاني، 1427: 685/2، 686).

وتبع أبو حيان المنتجب في الرد على مكي، ووصف توجيهه بأنه «خطأ وذهول عن قاعدة نحوية؛ لاستلزامه أن يبقى ﴿أَكَابِرَ﴾ مجموعًا وليست منه ألف ولام، ولا هي مضافة إلى معرفة»(الأندلسي، البحر المحيط، 2010: 217/4) وعلق السمين على كلام أبي حيان بقوله: «أما هذه القاعدة فمسلمة». (السمين الحلبي، الدر المصون، 1406: 135/5)، وردّه ابن هشام بأنه «يلزم بمطابقة اسم التفضيل للمفضل في حال تجرده من الإضافة، وهذا ممتنع» (ابن هشام، أوضح المسالك، 2001: 266/3).

وهذا هو ديدن النحاة في ردهم الأوجه التي تخالف القاعدة، وإعراب مكي يخالف قاعدة اسم التفضيل، فالأصل في اسم التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة أن يكون بصيغة المفرد المذكر دائمًا، ولا يطابق ما قبله في الجمع والتثنية؛ ولذلك يرى المعترضون أن ﴿أَكَابِرَ﴾ مضافة إلى معرفة ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ وفي حال الإضافة إلى معرفة طابق اسم التفصيل المنعوت.

والملاحظ على توجيه المنتجب لهذه الآية أنه اعتمد على أربع قرائن:

القرينة النحوية في تحليل الرتبة بين مفعولي «جعل» التي بمعنى «صيّر» بناء على قاعدة عود الضمير في ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ على ما قبله ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾؛ حتى لا يقع المحظور النحوي، وهو «الإضمار قبل

الذكر».

والقرينة الصرفية «قاعدة أفعل التفضيل»، وقد كانت هي الحجة التي هي أكثر قوة عند المنتجب، فاسم التفضيل «أفعل» إذا لم يقترن بـ«من» الجارة فلا بد أن يكون معرفًا بأل أو مضافًا، فكلمة ﴿أَكَابِرَ﴾ مضافة إلى ﴿مُجْرِمِيهَا﴾، ولو جعلنا ﴿أَكَابِرَ﴾ مفعولًا أولًا مستقلًّا و﴿مُجْرِمِيهَا﴾ مفعولًا ثانيًا لفسدت الإضافة ولبقيت ﴿أَكَابِرَ﴾ مجردة من أل والإضافة، وهذا ممتنع؛ ولذلك استشهد بخطأ «أبي نواس» حين استعمل «صغرى وكبرى» مجردة من أل والإضافة، ولم يرتض تأويلها بصيغة «كبراء».

والقرينة الأصولية «البقاء على الأصل اللفظي»، فعندما اقترح بعضهم جعل ﴿أَكَابِرَ﴾ بمعنى «كبراء» جمع تكسير؛ لتصحيح إعرابها مفعولًا أولًا، رفض المنتجب ذلك؛ لأن الشيء يُحمل على أصله ولفظه ما لم تكن هناك ضرورة مُلِحَّة، والقرآن الكريم هو أبعد ما يكون عن الاضطرار؛ فلا يجوز إخراج ﴿أَكَابِرَ﴾ عن معناها التفضيلي إلى معنى وصفي «كبراء» تمشية لإعراب مرجوح.

وقرينة السلطة العلمية، فقد اعتمد المنتجب على رأي أبي علي الفارسي، وهو إمام لا يشق له غبار في النحو، إشارة إلى أن القواعد التي قعّدها كبار النحاة في باب «أفعل التفضيل» هي المرجع الذي لا يجوز إغفاله.

المبحث الثاني: القيود التوجيهية للرتبة عند المنتجب

يعد كتاب «الفريد في إعراب القرآن المجيد» من المصنفات التي لم تكتف بمجرد الإعراب الوصفي، بل تجاوزته إلى تأصيل القاعدة وربط المعنى بالمبنى، وتُمثِّل «الرتبة النحوية» في هذا الكتاب أحد المرتكزات التي اتخذها المنتجب أداة تحليلية لضبط التوجيه النحوي ومنع التَّشتُّت في فهم النظم القرآني.

لقد اعتمد المنتجب على «القاعدة النحوية» وعدّها قرينه مُرَجِّحة عند تعدُّد الأوجه الإعرابية، وأصلا استدلاليا يُحتكم إليه للفصل في صحة التوجيه. وسنلقي الضوء على أكثر القواعد التوجيهية أهمية، والتي اعتمد عليها المنتجب في توجيه الرتبة. وهي:

المطلب الأول: الصلة لا تتقدم على الموصول.

الصلة لا تتقدم على الموصول؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول (ينظر: ابن السراج، 1996م: 223/2، وابن جني، الخصائص، 1983م: 385/2) «ولا شك أن معمول الصلة من تمامها فحكمه في جواز التقديم حكمها» (ناظر الجيش، تمهيد القواعد، 1428هـ: 1748/4).

ومن اعتماد المنتجب لهذه القاعدة ما يأتي:

في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا﴾ (سورة الأنعام: 71) منع تعليق ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بالفعل ﴿يَنْفَعُنَا﴾ الواقع في الصلة، لأنه سيتقدم على(مَا) الموصولة، والصلة لاتعمل فيما قبل الموصول.

قال المنتجب: «(مَا) تحتمل أن تكون موصولة وما بعدها صلتها، وهي في كلا التقديرين نصب بندعو... و﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ متعلّق بـ﴿أَنَدْعُو﴾، ولا يجوز أن يكون متعلّقا بـ﴿يَنْفَعُنَا﴾ لتقدمه على الموصول، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول» (الهمذاني، 1427: 611/2).

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (سورة الأنبياء: 56) منع المنتجب تعلّق الجار والمجرور ﴿عَلَى ذَلِكُمْ﴾ بـ(الشَّاهِدِينَ) لأنها مُعرّفة بـ«أل» الموصولة. قال المنتجب: «ولا يجوز أن يكون (عَلَى) من صلة (الشَّاهِدِينَ)؛ لما فيه من تقديم الصلة على الموصول» (الهمذاني، 1427: 496/4).

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (سورة ص: 47) منع المنتجب تعلّق الظرف (عِنْدَنَا) بـ(الْمُصْطَفَيْنَ) وأجاز أن يتعلّق بمحذوف. قال المنتجب: «(عِنْدَنَا) يجوز أن يكون من صلة الخبر، وأن يكون من صلة محذوف دل عليه الخبر وهو ﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾، أي: وإنهم مُصطَفَوْن عندنا، ولا يجوز أن يكون من صلة هذا الظاهر [المصطفَيْن]؛ لأنه في صلة الألف واللام، وما كان في الصلة لا يتقدم على الموصول» (الهمذاني، 1427: 432/5).

والمستفاد من هذه الآية والتي قبلها أن «أل» الموصوليّة تعامل معاملة «الذي» وما يقع في حيّز صلتها لا يخرج عنه تقديمًا.

المطلب الثاني: الصفة لا تتقدم على الموصوف.

الصفة لا تتقدم على الموصوف، ولا تعمل فيما قبله؛ لأنها مُتَمَّمة له فأشبهت الجزء منه (ابن السراج، 1996م: 225/2، ابن جني، الخصائص، 1983م: 385/2).

«يضعف تقديم الصفة على الموصوف نكرة كان أو معرفة، فإن كان نكرة وتقدم ما لو تأخر لكان وصفًا فالفصيح انتصابه على الحال. وإن كان معرفة وصلحت الصفة لمباشرة العامل كان الذي كان موصوفًا لو تقدمت بدلًا». (الأندلسي، أ، ح ، ارتشاف الضرب، 1418: 1929/4).

وقد تعامل المنتجب مع «الصفة والموصوف» ككتلة واحدة مترابطة؛ حيث الوصف تابع للموصوف وتتمّة له، وتقديم التابع على المتبوع يُفسد الترتيب المنطقي والعلامة الإعرابية في ذهن السامع. ومن نماذج اعتماد المنتجب لهذه القاعدة:

أ- في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة النور: 33) قال المنتجب: «إذا جعلت ﴿رَحِيمٌ﴾ صفة بـ﴿غَفُورٌ﴾ لم يجز أن تُقَدِّمه عليه؛ لامتناع جواز تقديم الصفة على موصوفها إذا كانت حالة منه محل آخر أجزاء الكلمة من أولها». (الهمذاني، 1427: 646/4) أنزل المنتجب الصفة من الموصوف منزلة الكلمة الواحدة، وكأن التقديم هنا لا يكسر قاعدة نحوية فحسب، بل يكسر «بنية الكلمة التقديرية»، فكما لا يسبق الحرف الأخير الحرف الأول لا تسبق الصفة الموصوف؛ لأنها تتمة معناه.

ب- وفي قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ (سورة النحل: 5) ذكر المنتجب من الأوجه الجائزة أن (فِيهَا)

في الأصل صفة لـ(دِفْءٌ) لمّا قُدِّم عليه نصب على الحال «لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف النكرة في الآية» (الهمذاني، 1427: 98/4) ومن ثَمّ أخرج المنتجب الإعراب من «حيّز التبعية» الصفة إلى «حَيِّز الفضلة المنصوبة» الحال؛ ليحافظ على سلامة الرتبة النحوية.

المطلب الثالث: ما كان في حَيِّز النفي لا يتقدم عليه:

أدوات النفي، وخاصة «ما»، لها حق الصدارة، وما بعد أداة النفي (الذي يسمّى حَيِّز النفي أو صلته) لا يجوز أن يتقدم عليه (نقل ابن الأنباري خلافًا في المسألة، وذكر أن الكوفيين ومنهم الكسائي والفراء أجازا تقديم خبر «ما» عليها، ومنع البصريون ذلك. (الأنباري، 1424: 140/1، والمشهور عند النحاة هو ما ذكرته: (المرادي، الجنى الداني،1976م : ص242، والأندلسي، أ،ح ،ارتشاف الضرب1418 هـ : 1881/4، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، 1428 هـ: 1845).

ويعلِّل النحاة ذلك بأن النفي يغيِّر معنى الجملة من الإثبات إلى العدم، وتقديم المعمول على الأداة يُوهم بأن الكلام مثبت قبل الوصول إلى الأداة؛ مما يؤدي إلى لبس في المعنى (أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1881/4، والسيوطي، همع الهوامع، 1992م: 407/1).

ومن نماذج اعتماد المنتجب لهذه القاعدة ما يأتي:

في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ (سورة البقرة: 88) قال المنتجب: «(مَا) صلة للتوكيد... فإن قلتَ: هل يجوز أن تكون نافية كما زعم بعضهم' (هو العكبري في التبيان، 1418: 90/1) وهو جيد من جهة المعنى؟

قلتُ: لا؛ لأن ما كان في صلة النفي لا يتقدم عليه، لا أعرف في ذلك خلافًا عند أهل الصناعة، فهو وإن كان صالحًا من جهة المعنى، فإنه فاسد من جهة الإعراب» (الهمذاني، 1427: 324/1، وفي السمين، الدر المصون، 1406: 502/1 – 503 لم يجزه البصريون، وأجازه الكوفيون).

رفض المنتجب في هذه الآية جعل (مَا) نافية؛ لأنها لو كانت نافية لامتنع عمل (يُؤْمِنُونَ) فيما قبله (قَلِيلًا). وإن كان المنتجب قد أقرّ بصحة المعنى فإنه أكد أن الصناعة النحوية ترفضه لمخالفة قواعد الرتبة النحوية.

ومثل التركيب السابق قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ (سورة الذاريات: 17) قال المنتجب: «وقد أجاز يعقوب بن إسحاق الحضرمي (أحد القراء العشرة: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 1406: 51/4، وينظر إعرابه في، مكي، مشكل إعراب القرآن، 1405: 322/2) وغيره أن تكون (مَا) نافية، ويكون (قَلِيلًا) خبر كان، وقد تم الكلام عنده، والتقدير: كانوا أناسًا قليلًا. والمعنى على هذا: أنهم لا يهجعون بحال، وهذا حسن جيد من جهة المعنى، وأمّا من جهة الإعراب فلا، لأن (مَا) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيبقى ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾ متعلقًا بغير شيء، ولذلك أجازت النحاة: الخبزَ لم آكلْ، ولم تجز: الخبزَ ما أكلتُ؛ لأن ما كان في حيّز النفي لا يتقدم عليه» (الهمذاني، 1427: 10/6)

وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (سورة الفلق: 2) قال المنتجب: «وقرئ: ﴿من شرٍّ ما خلقَ﴾ بالتنوين (ابن خالويه، مختصر الشواذ، 2012م: 182، وفي الأندلسي، ا، ع، المحرّر الوجيز، 1413: 385/16) هي قراءة عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة الذين يقولون إن الله لم يخلق الشر، و«ما» عندهم نافية)، و(مَا) على هذه لا تخلو من أن تكون نافية أو مصدرية أو صلة، فلا يجوز أن تكون نافية على معنى: ما خلق من شرٍّ لأمرين:

أحدهما: أن الله تعالى خالق كل شيء خيرًا كان أو شرًّا، وعليه الجمهور من العلماء، وذلك حجة.

والثاني: أن ما كان في صلة النفي لا يتقدم عليه عند جميع النحاة» (الهمذاني، 1427: 488/6).

والملاحظ أن استبعاد المنتجب لأن تكون (مَا) نافيةً لسببين:

الأول: عقدي، والثاني: لمخالفة قاعدة الرتبة النحوية.

المطلب الرابع: ما كان من صلة الشرط لا يتقدم عليه

الشرط (بأداته وفعله) له صدر الكلام، وما كان في حيّزه ومما يتصل به لا يجوز أن يتقدم على أداة الشرط. هذا عند البصريين، أما الكوفيون فيجيزون تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط (الأنباري، 1424: 682/2، وابن عقيل، 1980: 1/ 221، 2/ 326، وناظر الجيش، 1428: 1116/3).

ومن نماذج اعتماد المنتجب لهذه القاعدة ما يأتي:

في قوله تعالى ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (سورة الانفطار: 8) قال المنتجب «فإن قلتَ: قد ذكرتَ أن قوله: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾ من صلة ﴿رَكَّبَكَ﴾ على قول من جعل ﴿مَا﴾ صلة، وسكتَّ على قول من جعلها شرطية، لا بل من صلة محذوف يدل عليه ﴿رَكَّبَكَ﴾، فَبَيِّنْ بعدُ هل هو من صلة ﴿رَكَّبَكَ﴾ أم لا؟ قلت تَحَصَّلَ عندنا شبهةٌ فبين لنا، ولا يجوز أن يكون من صلة ﴿رَكَّبَكَ﴾ لأن ما كان من صلة الشرط لا يتقدم عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: إن تضرب زيدًا أضرب عمرًا، لا يجوز تقديم عمروٍ على إنْ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون من صلة محذوف» (الهمذاني، 1427: 356/6)

جعل المنتجب (ما) صلة، وقدّر محذوفًا يكون الجار والمجرور صلة له، أي: (ركبك في أي صورة شاء ركبك)، فالمتقدم ليس هو المعمول الحقيقي للشرط المذكور، بل هو متعلق بمحذوف يفسره المذكور، ومنع أن تكون (ما) شرطية؛ حتى لا تخالف قاعدة الرتبة عنده.

وفي قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ (سورة الرعد: 31) قال المنتجب: «جواب (لو) محذوف، أي: لكان هذا القرآن؛ لكونه غاية في التذكير، ونهاية في الإنذار والتخويف، أو: لَمَا آمنوا به، عن ابن عباس رضي الله عنهما، يعضده: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (سورة الأنعام: 111، وينظر قول ابن عباس في (الطبري، 1425: 447/16، والأندلسي:ابن عطيه، 1413: 313/3).

وعن الفراء: جوابهُ مُقَدَّمٌ عليه، أي: فهم يكفرون بالرحمن ولو أن قرانًا سيرت به الجبال، وما بينهما اعتراض» (الفراء ط1، 1955 : 63/2، والنص في الهمذاني، الفريد، 1427 : 680/3).

تمثل معالجة إعراب هذه الآية عند المنتجب مذهبه البصري الذي ابتدأ به بجعل جواب (لو) محذوفا، و(لو) في الآية جوابها عند البصريين محذوف، تقديره: لكان هذا القرآن، ولا يجوز أن يكون الجواب هو الكلام المتقدم (وهم يكفرون بالرحمن)؛ لأن "لو" حرف شرط، وما في حيز الشرط (وهو الجواب هنا) لا يتقدم على الأداة.

أما الكوفيون فقد أجازوا أن يكون الجواب مقدمًا (فهم يكفرون بالرحمن)، بناءً على مذهبهم في جواز تقديم المعمول أو الجواب على أداة الشرط.

وفي قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (سورة يوسف: 24) قال المنتجب: «... إنما جعل جواب لولا محذوفًا يدل عليه (هم بها) دون (همَّ بها)، يعني: أن يكون هو الجواب مقدمًا، لأن (لولا) لا يتقدم عليها جوابها من قِبَلِ أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام، وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض، وأما حذف بعضها إذا دل الدليل عليه فجائز.» (الهمذاني، 1427: 3/ 569) وقد اشتمل إعراب الآية عند المنتجب على بيان العلة النحوية في عدم جواز الإخلال بالرتبة النحوية.

وفي قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ (سورة آل عمران:120) قال المنتجب: «لا يضركم:... وضمة الراء لإتباع ضمة الضاد، كما تقول: مُدُّ يا هذا، لا ضمةُ إعرابٍ، لأنه جواب الشرط.... وقيل: هو مرفوع على نية التقديم، أي: لا يضركم كيدهم شيئًا إن تتقوا، كما قال:

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، (سيبويه، 1408: 436/1، والمبرد، 1963م: 2/ 72)

فرفع (تصرع) على نية التقديم، والوجه هو الأول؛ لأن ما ذكر بابه النظم لا النثر لإقامة الوزن، والكتاب العزيز لا يُحمل عليه.» (الهمذاني: 219/2) الإشكال عند بعض النحاة: في قراءة رفع "يضرُّكم" مع أنها وقعت في موقع الجواب لشرط جازم، ووجه الرفع عندهم هو "نية التقديم"، أي أن أصل الكلام: (لا يضركم كيدهم إن تصبروا).

ورفض المنتجب هذا الوجه؛ لأن قاعدة (لا يتقدم على الشرط ما في حيّزه) تمنع ذلك في النثر، وإنما جاز في الشعر (مثل بيت: إنك إن يصرع أخوك تصرعُ) للضرورة وإقامة الوزن. أما القرآن الكريم فيُحمل على الوجه الأقوى، وهو أن الرفع للإتباع أو على تقدير جملة استئنافية، لا على نية تقديم الجواب؛ لأن التقديم يكسر صدرية أداة الشرط.

وأخيرا فقد أظهرت النماذج السابقة أن المنتجب الهمذاني بصري النزعة؛ فهو: يتمسك بـ"صدارة أداة الشرط"، ويمنع تقديم المعمول أو الجواب على الأداة، ويلجأ إلى "الحذف والتقدير" أو "التفسير"

ليصحح الظواهر التي يبدو فيها مخالفة للقاعدة؛ ردًا على من أجاز ذلك من الكوفيين (الفراء).

المطلب الخامس: الاستفهام وما في معنى الاستفهام لا يتقدم على ما في حيزه.

تبنى هذه القاعدة على أنَّ الاستفهام له حق الصدارة في الكلام، أي أنه يمثل بداية جملة جديدة ومعنى مستقلًّا، فلو سُلِّط عليه ما قبله لضاع هذا الحق، واختلَّت وظيفة الاستفهام اللغوية كأداة للطلب والاستخبار. (الإستراباذي، الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 1998م: 390/2 ، وابن هشام، مغني اللبيب، 1985: 586/2) ومن نماذج اعتماد المنتجب لهذه القاعدة التوجيهية ما يأتي:

في قوله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا﴾(سورة الإسراء: 21) قال المنتجب: ﴿كَيْفَ﴾ نصب بـ﴿فَضَّلْنَا﴾ دون ﴿انْظُرْ﴾؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.» (الهمذاني، 1427: 174/4) يرى المنتجب أن "كيف" منصوبة بـ "فضلنا" على أنها حال، ويمتنع أن تكون مفعولًا لـ "انظر"؛ لأن الاستفهام يقطع العمل الإعرابي عما قبله، فلا يتخطاه الفعل السابق.

وفي قوله تعالى ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ (سورة البقرة: 256) أكد المنتجب أن "كيف" منصوبة بـ "ننشزها"، ولا يجوز أن تعمل فيها "انظر"؛ لأن أداة الاستفهام لها حصانة تمنع الفعل السابق من تسليط أثره فيها مباشرة (الهمذاني، 1427: 174/4).

وفي قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (سورة الأنعام: 6) قرّر المنتجب أن "كم" هنا مفعول به لـ"أهلكنا" أو ظرف زمان بتقدير محذوف، وشدد على امتناع نصبها بـ "يروا"؛ لأن "كم" لها "صدر الكلام"، والصدارة تقتضي استقلال إعرابها عما يسبقها (الهمذاني، 1427: 545/2).

وفي قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ﴾ (سورة مريم: 42) قال المنتجب «وقوله: ﴿لِمَ تَعْبُدُ﴾ اللام من صلة ﴿تَعْبُدُ﴾ لا من صلة محذوف والتقدير: أخبرني لم تعبد كما زعم بعضهم؟ لأن اللام في حيز الاستفهام، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ألا ترى إذا قلت: بمن مررت؟ كانت الباء من صلة مررت، لا من صلة شيء يقدر قبلها.» (الهمذاني، 1427: 369/4) أوضح المنتجب أن اللام والجار والمجرور هنا جزء من حيز الاستفهام، فهما متعلقان بـ "تعبد" الذي يليهما. ورفض تقدير عامل محذوف قبلهما (مثل: أخبرني)؛ لأن القاعدة ثابتة: "الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"؛ فلا يصح ربط الأداة بشيء يسبقها لفظًا أو تقديرًا.

المطلب السادس: ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها.

"إنَّ" لها حق الصدارة وتعمل فيما بعدها، وما بعدها (خبرها أو معمولها) لا يتقدم عليها ولا يعمل فيما قبلها؛ لأنها حرف مشبه بالفعل يقطع الارتباط الإعرابي بين ما قبلها وما بعدها من حيث التقديم والتأخير (الإستراباذي، شرح الكافية، 1998: 2/ 391، وابن هشام، 1985: 586/2).

ومن نماذج اعتماد المنتجب لهذه القاعدة التوجيهية ما يأتي:

في قوله تعالى ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (سورة الإسراء: 98) قال المنتجب «(إذا) مضمر

دل عليه (مبعوثون)، أي: أنُبْعَثُ إذا كنا؟ ولا يجوز أن يكون ناصبه (مبعوثون)؛ لأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبله.» (الهمذاني، 1427: 195/4) منع المنتجب نصب (إذا) بكلمة "مبعوثون" لأنها وقعت خبرًا لـ (إنَّ)، وحيّز (إنَّ) وما اتصل بها (اللام المزحلقة) يمنع وصول العمل الإعرابي لما قبلها.

وفي قوله تعالى ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ (سورة الحج: 6) قال المنتجب: «ولك أن تعلق (إلا على أزواجهم) بمحذوف دل عليه ﴿مَلُومِينَ﴾ أي: يلامون على كل شيء مباشر إلا على ما أبيح لهم، فإنهم غير ملومين عليه، ولا يجوز تعلقه بـ ﴿مَلُومِينَ﴾؛ لأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها، وأيضًا فإن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله» (الهمذاني، 1427: 573/4، والزمخشري، 1407: 43/3)

منع المنتجب تعلق الجار والمجرور بـ "ملومين"؛ لأنها بعد (إنَّ)، ولأنها مضاف إليه لـ "غير"، والأمران كلاهما (إنَّ والإضافة) يمنعان العمل فيما سبق الحرف الناسخ.

وفي قوله تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (سورة الصافات: 16) قال المنتجب: «وقوله: ﴿أَإِذَا مِتْنَا﴾ أي: أَنُبْعَثُ إذا متنا؟ دَلَّ عليه ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾، ولا يجوز أن يكون (إذا) معمولًا ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾؛ لأن ما بعد إن لا يعمل فيما قبله» (الهمذاني: 377/5. بتصرف يسير).

جعل المنتجب الظرف (إذا) منصوبا بفعل محذوف دل عليه "لمبعوثون"، ولا ينصبه المذكور صراحة؛ لأن قاعدة الصدارة لـ (إنَّ) تقطع تسلط خبرها على ما تقدم عليها.

المبحث الثالث: جدلية الرتبة والمعنى عند المنتجب.

لم يقف النحاة والمعربون ومنهم المنتجب عند حدود الصناعة اللفظية فحسب، بل جعلوا (المعنى) هو القائد، والموجه للحكم النحوي. وفيما يأتي تأصيل نظري للرتبة والمعنى عند المنتجب.

المطلب الأول: أهمية مراعاة المعنى عند المنتجب.

يؤمن المنتجب بأنَّ الإعراب "فرعٌ عن المعنى"، وأنَّ الغاية من القواعد النحوية هي صيانة الدلالة القرآنية من اللبس؛ لذلك، تجده في "الفريد" لا يختار وجهًا إعرابيًّا إلا إذا استقام به المعنى المراد، وقد يرفض وجهًا صحيحًا في القياس النحوي إذا أدى إلى فساد في المعنى أو خروج عن سياق الآية؛ فالمعنى عنده هو "المعيار الأسمى" الذي تُحاكم إليه الأوجه الإعرابية.

وسأورد في هذا المطلب أمثلة جعل فيها المنتجب المعنى دليلًا على الإعراب، أو فسر الأفعال بإرادتها ليطابق الواقع الدَّلالي.

في قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ (سورة النحل: 98) يرى المنتجب (الهمذاني، 1427: 145/4) أن لفظ الفعل "قرأت" هنا لا يراد به الفراغ من القراءة، بل إرادة الفعل؛ والعلة عنده هي "عدم اللبس" ووجود الإجماع على أن الاستعاذة تسبق القراءة؛ فالمعنى هنا هو الذي وجّه اللفظ ليخرج عن ظاهره (الماضي) إلى إرادة الفعل ليتّسق مع الحقيقة الشرعية. وممن قال بذلك أبو عبيدة، وتابعه الإمام البخاري، وابن حجر العسقلاني، والزركشي (التميمي، أبو عبيدة، مجاز القرآن، 1981: 368/1، البخاري، الصحيح، 1993: 148/3 -العسقلاني، ابن حجر،، فتح الباري، 1970: 236/8).

وفي قوله تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ (سورة البقرة: 260): عند تفسير "صرهن" بمعنى الإمالة والضم، جعل المنتجب المعنى هو الذي يحدد حاجة الكلام إلى "حذف" (فأملهن ثم قطعهن) أو "تقديم وتأخير" (فخذ إليك ثم قطعهن). فالمعنى هو المعيار الذي يرجح بين تقدير المحذوف أو تقدير التقديم والتأخير (الهمذاني، 1427: 570/1).

المطلب الثاني: تقارب المعنى علة للتقديم والتأخير.

يرى المنتجب أنَّ اللغة العربية إذا سمحت بالتقديم والتأخير (تغيير الرتبة) فذلك ليس عبثًا؛ فقد يكون المسوِّغ هو العلاقة الدلالية بين المتقدم والمتأخر، فحين يتقارب المعنى بين لفظين قد يُقدّم أحدهما على الآخر للعناية به أو لربطه بسياق سابق، وكأنَّ التقارب في المعنى يسوّغ الخروج عن الرتبة الأصلية (مثل تقديم المفعول على الفاعل)؛ ليؤدي الكلام وظيفة بلاغية إضافية بجانب الوظيفة الإعرابية.

ومن النماذج التي سوّغ فيها المنتجب التبادل بين الفاعل والمفعول أو القلب المكاني بناءً على التلازم الدلالي ما يأتي:

في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (سورة البقرة: 37) والقراءة بالعكس: (قراءة ابن كثير، (ابن مجاهد، 1400: 154، والفارسي، 1413: 18/2) حلّل المنتجب القراءتين (رفع آدم ونصب كلمات وعكسه) بأن المعنى واحد؛ لأن التّلقّي فعل مشاركة، فما استقبلك فقد استقبلته (الهمذاني، 1427: 234/1). تقارب المعنى هنا جعل الرتبة (فاعل/مفعول) مرنة تقبل الوجهين دون إخلال بالأصل الدلالي.

وفي قوله تعالى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (سورة البقرة: 124) سواءاً كان الفاعل هو "العهد" أم "الظالمون" في قراءة الرفع (قراءة رفع (الظالمون) نسبت إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأبي رجاء، 1421 والأعمش، وقتادة، وطلحة بن مصرف. انظر: الفراء، معاني القرآن ط1، 1955: 1/ 76، والنحاس، إعراب القرآن، 1421: 1/ 209)، فإن المنتجب يقرر أن القراءتين بمعنى واحد؛ "لأن ما نالك فقد نلته"؛ فالنَّيل فعل متعدٍ من الطرفين دلاليًا؛ مما سوغ تقارب الرتب الإعرابية فيه. (الهمذاني، 1427: 376/1) وهذا المعنى قد ذكره الفراء (الفراء، معاني القرآن: 1/ 76) و(الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1408: 1/ 205).

وفي قوله تعالى: ﴿بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (سورة آل عمران:40)، و﴿بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾(سورة مريم:8) يؤصل القاعدة نفسها: "ما بلغك فقد بلغته" (الهمذاني، 1427: 3/ 159).

هذا التقارب في المعنى جعل الكِبَر تارة فاعلًا (بلغني) وتارة مفعولًا (بلغتُ)، مما يدل على أن التبادل في الرتبة عند المنتجب يرتكز على تلازم طرفي الحدث في المعنى.

المطلب الثالث: الحمل على التقديم والتأخير تفسيرًا للمعنى لا للإعراب.

يرى المنتجب أنَّ التقديم والتأخير أداة "تفسيرية" في المقام الأول، فعندما يجد كلامًا ظاهره الإشكال، فإنه يحمله على التقديم والتأخير ليُظهر المعنى المراد لا لمجرد تصحيح الموقع الإعرابي؛ فالتقديم

والتأخير عنده وظيفة دلالية تهدف إلى كشف القصد، فكأنَّ إعادة ترتيب الكلمات في الذهن مفتاح فهم مراد الله عز وجل.

ومن النماذج التي استعمل فيها المنتجب إعادة الترتيب لتقريب الصورة الذهنية ما يأتي:

في قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (سورة المائدة: 4) حمل المنتجب الكلام على التقديم والتأخير (واذكروا اسم الله عليه وكلوا مما أمسكن) (الهمذاني، 1427: 407/2)؛ ليربط الذكر بالإرسال أو بالذكاة. التقديم والتأخير هنا ليس ضرورة إعرابية بقدر ما هو تفسير للمقصود بالذكر وزمانه الصحيح.

وفي قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ (سورة المائدة: 101) عند جعل جملة ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ نعتًا لـ "أشياء" قدّر المنتجب النية على التقديم (عن أشياء قد عفي لكم عنها) (الهمذاني، 1427: 505/2).

الهدف هنا هو تفسير المعنى بأن العفو سابق للمسألة أو متعلق بها، فالتقديم والتأخير أداة لتوضيح صفة الأشياء.

وفي قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾

(سورة الأنعام: 60) يرى المنتجب تقدير الرتبة (يتوفاكم بالليل ثم يبعثكم بالنهار) (الهمذاني، 1427: 601/2)

والعلة دلالية محضة، وهي: "تقديم الأكثر أهمية الذي من أجله وقع البعث". فالتقديم هنا وظيفة بلاغية لتفسير سبب البعث في النهار (وهو العمل والجرح).

المطلب الرابع: الحمل على التقديم والتأخير لحل إشكال المعنى.

عندما يواجه المنتجب نصًّا قد يوهم معنىً غير مستقيم أو يتناقض مع أصول الشريعة أو حقائق اللغة يلجأ إلى "تغيير الرتبة" كحلٍّ جذري لهذا الإشكال، فبدلًا من التكلف في التأويل البعيد للكلمات يعيد نسق الجملة (رتبةً) ليستقيم المعنى؛ فالتقديم والتأخير هنا مخرجٌ دلالي يزيل اللبس ويحقق الاتساق بين أجزاء النظم القرآني.

ومن النماذج التي لُجِئ فيها إلى التقديم والتأخير لدفع توهم معنى فاسد أو غير مراد ما يأتي:

في قوله تعالى ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾(سورة هود: 34) ظاهر الآية يجعل نفع النصيحة مشروطًا بإرادة نوح للنصح، ثم يأتي شرط آخر وهو إرادة الله للإغواء؛ مما قد يوهم أن إرادة البشر قد تعارض إرادة القدر. والحل عند المنتجب بتوجيه الرتبة، حل المنتجب إشكال تداخل الشروط بحملها على التقديم والتأخير (إن أراد الله إغواءكم لم ينفعكم نصحي) (الهمذاني، 1427: 462/3) جعل جواب الشرط الثاني (إرادة الله) شرطا في الأول؛ وذلك لأن النصيحة لا تمنع قدر الله، فكان تغيير الرتبة هو المخرج الوحيد لاستقامة المعنى العقدي والدلالي.

وفي قوله تعالى ﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ﴾(سورة طه: 73) لحل إشكال "كيف يطلبون المغفرة لشيء هم مكرهون عليه؟"، لجأ إلى القول بأن "ما" نافية مع تقديم وتأخير، والتقدير: (ليغفر لنا خطايانا ولم تكرهنا عليه) (الهمذاني، 1427: 437/4)، فحلَّ إشكال المعنى بإعادة ترتيب الجملة.

وفي قوله تعالى ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾(سورة هود: 28) جوز المنتجب (نقلًا عن أبي علي الفارسي) (الفارسي، الحجة، 1413: 4/ 322 وهو للفراء في معاني القرآن ط، 1955: 2/ 12 قبل أبي علي) أن يكون المعنى: عميتم عنها، فيكون من "المقلوب" (الهمذاني، 1427: 459/3)؛ لأن الرحمة لا تعمى، وإنما يُعمى عنها. فالقلب هنا (تغيير الرتبة بين الفاعل والمتعلق) كان ضرورة لحل الإشكال المنطقي في إسناد العمى للرحمة.

المبحث الرابع: آليات توجيه الرتبة عند المنتجب.

يتسم منهج المنتجب بالجمع بين صرامة القاعدة النحوية ومرونة الدلالة البلاغية؛ حيث يجعل من الرتبة نظامًا محكمًا يخضع لأصول الترتيب تارة، ولضرورات المعنى والسياق تارة أخرى.

وهو في توجيهه للتقديم والتأخير لا يقف عند رصد الظاهرة، بل يؤصل لها بموازين دقيقة تشمل القرائن اللفظية، والقراءات الأثرية، ومقتضيات الصدارة النحوية، كما سيتضح في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأصل عدم التقديم والتأخير:

يقرر المنتجب أن الرتبة الظاهرة للنظم هي الأصل الذي يحقق سلامة المعنى من "التعسف" و"التصرف البارد"؛ فلا يُعدل عنها إلى التقديم والتأخير إلا عند الضرورة الملجئة أو انغلاق الوجه الإعرابي.

ويرى أن صون النص القرآني عن الإضمار والتقدير "أمتن" في التوجيه؛ فمتى استقام الكلام على ترتيبه وجب إقراره في موضعه؛ تقديسًا لنظم الكتاب العزيز وعلو مرتبته.

ومما يدل على ذلك:

في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا*إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا*وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾(سورة المعارج: 19 _ 20) قال المنتجب: «وفي نصْب جزوع ومنوع أوجه: أن يكون كلاهما حالًا بعد حال، وأن يكون صفة لهلوع على أن يُنوَى به التقديم قبل ﴿إِذَا﴾، وأن يكون خبر كان مضمرة، أي: يكون جزوعًا ويكون منوعًا. والمختار الوجه الأول لسلامته من التقديم والإضمار (الهمذاني، 1427: 6/ 222). فضّل المنتجب "الحالية"؛ لأنها تمنحه "السلامة من التقديم".

وفي قوله تعالى ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾ (سورة الأعراف: 137) قال المنتجب: «وقد جُوِّز أن يكون ﴿فِرْعَوْنُ﴾ اسم كان على إرادة التقديم، وفي ﴿يَصْنَعُ﴾ ضمير فاعل (ذكره العكبري وضعفه في التبيان: 592/1)، والجملة في موضع خبرها، وهذا من التعسف والتصرف البارد؛ لأن الشيء إذا وقع في رتبته فلا يُنوى

به تقديم ولا تأخير من غير اضطرار، وما ذكرت فيه مندوحة عن هذا التعسف» (الهمذاني، 1427: 3/118).

وفي قوله تعالى ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (سورة الأنبياء: 134) قال المنتجب «والتقدير: أَفَهُمُ الخالدون إنْ مِتَّ؛ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط، لكنها دخلت على الشرط؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، والقول قول صاحب الكتاب؛ لأن الهمزة لها صدر الكلام، وإنْ لها صدر الكلام، فقد وقعا في موضعهما، والشيء إذا وقع في رتبته لم يُنوَ به التأخير من غير اضطرار» (الهمذاني، 1427: 4/ 488).

وفي قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾(سورة التوبة: 62): قال المنتجب «﴿أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ الجملة في موضع رفع بحق الخبر عن الرسول، وخبر اسم الله محذوف دل عليه خبر الرسول... ولك أن تجعل ﴿أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ خبرًا عن اسم (الله)، وتحذف خبر الرسول، أي: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك.

والأول أمتن، وهو مذهب صاحب الكتاب رحمه الله (سيبويه، 1408: 1/75)؛ لأن كل كلام يصح معناه على ترتيبه فليس لنا أن نغير ترتيبه من غير اضطرار خصوصًا في الكتاب العزيز» (الهمذاني، 1427: 3/ 287).

المطلب الثاني: التجويز المطلق للتقديم والتأخير:

يفتح المنتجب باب الجواز لخرق الرتبة كأداة تحليلية تمنح النص سَعة في التخريج وتعدد الأوجه، شريطة أن يحقق ذلك تماسكًا معنويًّا أو يوافق معهود العرب.

ويرى أن التقديم والتأخير قد يكون وجهًا سائغًا وموازيًا للأصل متى ما أعان على تقريب المعنى.

ومما يدل على ذلك:

في قوله تعالى:﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾(سورة النمل: 28) قال المنتجب: فيه وجهان: أحدهما: على التقديم والتأخير، والتقدير: اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم... والثاني: الكلام على أصله ولفظه، والمعنى: ثم أعرض عنهم، أي: تَنحَّ عن ذلك الموضع فكن قريبًا منهم بحيث تسمع ما يجيبون به عنه.» (الهمذاني، 1427: 5/90)، جعل المنتجب التقديم والتأخير وجهًا أول ليوافق الترتيب المنطقي للأحداث (الإلقاء ثم الرؤية). وقد سبق المنتجب في وجه التقديم الفراء والأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني (الفراء، معاني القرآن، ط1، 1955: 2/291، والأخفش، معاني الأخفش، 1411: 2/301، والأندلسي، البحر المحيط، 2010: 7/70، وابن جني، الخصائص، 1983: 2/410).

وفي قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ (سورة الروم: 24) قال المنتجب «فيه أوجه: أحدها: إضمار (أن) وإنزال الفعل منزلة المصدر... والثالث: على التقديم والتأخير، أي: ويريكم البرق من آياته،

فيكون (مِنْ آياته) في موضع نصب على الحال من البرق، أي: كائنًا منها.» (الهمذاني، 1427: 191/5) استعمل المنتجب التقديم لتغيير الوظيفة النحوية لـ (من آياته) من الخبرية إلى الحالية.

وفي قوله تعالى ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (سورة فاطر: 27) قال المنتجب «وقوله: ﴿سُودٌ﴾ فيه أوجه:

أحدها: على التقديم والتأخير، والتقدير: وسود غرابيب؛ لأن العرب تقول: أسود غربيب، وأسود حالك، للذي أَبْعَدَ في السواد وأَغْرَبَ فيه، فتؤكد الأسود بالغربيب، ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد ولا يتقدم عليه... » (الهمذاني، 1427: 324/5) أجاز المنتجب التقديم في الوجه الأول ليجعل النص متسقًا مع القاعدة النحوية التي تقتضي تقدم المؤكَّد على المؤكِّد. وقد سبقه إلى ذلك جمهرة من المعربين (أبو عبيدة في مجاز القرآن، 1981: 154/2، والطبري في جامع البيان، 1425: 86/22، والعكبري في التبيان، 1418: 1075).

المطلب الثالث: توظيف القراءات المشتملة على التقديم والتأخير:

يتخذ المنتجب من اختلاف القراءات "عضدًا" لتوجيه الرتبة؛ فما جاء في قراءةٍ على سبيل التقديم والتأخير الصريح يُستخدم كشاهدٍ قطعي يفسر مراد القراءات الأخرى.

وهو بذلك يجعل النص القرآني يفسر بعضه بعضًا، حيث تُبرِز القراءات المتواترة أو الشاذة أوجهًا تركيبية ترفع اللبس عن القراءة المشهورة وتؤكد أصالة ترتيبها المعنوي.

ومما يدل على ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ (سورة الأحزاب: 51) قال المنتجب «الجمهور على رفع قوله: ﴿كُلُّهُنَّ﴾ على أنه تأكيد للضمير في ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾ أي: يرضين كلهن بما أعطيتهن. وقرئ بالنصب (قرأها أبو إياس جؤية بن عائد. (ابن خالويه، مختصر الشواذ، 2010: 120، وابن جني، المحتسب، 1386: 2/ 182)، على أنه تأكيد للضمير المنصوب في ﴿آتَيْتَهُنَّ﴾، وفي حرف عبد الله رضي الله عنه: (ويرضين كلُّهن بما آتيتهن) على التقديم (ابن خالويه، مختصر الشواذ، 2010: 120)، وهذه تعضد قراءة الجمهور» (الهمذاني، 1427: 264/5).

استعمل المنتجب قراءة عبد الله بن مسعود التي صرّحت بتقديم المؤكد (كلّهن) قبل الموصول (بما) لتكون دليلًا "يعضد" قراءة الجمهور ويقطع الشك في مرجع الضمير.

المطلب الرابع: ذكر الوظيفة البلاغية لتغيير الرتبة:

يتجاوز المنتجب الظاهر الإعرابي لتغيير الرتبة ليربطها بالمقاصد البلاغية العليا، فيجعل التقديم والتأخير أداةً لبيان "الاختصاص" و"الحصر"، أو لغرض "الاهتمام" بما هو أولى بالذكر وعناية المتكلم.

كما يلحظ أثر "المشاكلة الصوتية" في تقديم المعمولات؛ حيث يرى أن رعاية فواصل الآي وتناسب رؤوسها يمثل وجهًا من وجوه الحكمة في العدول عن الرتبة الأصلية، جامعًا بذلك بين جودة المعنى وحسن

النظم. ومما يدل على ذلك:

في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (سورة الفاتحة: 5) قال المنتجب «وتقديم المفعول لقصد الاختصاص والاهتمام به، كقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ (سورة الأنعام: 164)، ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ (سورة الزمر: 64). قال صاحب الكتاب رحمه الله: كأنهم يقدمون الذي بيانه أكثر أهمية لهم، وهم ببيانه أَعْنَى، وإنْ كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم (سيبويه، 1408: 1/ 34) والمعنى: نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة.» (الهمذاني، 1427: 80/1) استعان المنتجب بمتشابه النظم ليربطه بما وافق نظم الآية، ونقل قول سيبويه في أن التقديم يكون لما هو "ببيانه أهم" و "أعنى".

وفي قوله تعالى ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾(سورة القيامة: 23) قال المنتجب «أي: تنظر إلى ربها خاصة نظر رؤية وعيان لا تنظر إلى غيره. ولهذا المعنى وهو الاختصاص قدم معمولها وهو ﴿إِلَى رَبِّكَ﴾ كما قدم الخبر لذلك في نحو قوله جل ذكره: ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾(سورة القيامة: 12)، و ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾(سورة القيامة: 30).» علّل المنتجب التقديم بإفادة "الاختصاص" أي: لا تنظر إلى غيره، واستعان بمتشابه النظم ليربطه بما وافق الآية

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾(سورة البقرة: 38) قال المنتجب «وقُدّمَ مفعولُ الفعل للاهتمام به مع تشاكل رؤوس الآي» (الهمذاني، 1427: 112/1) ربط المنتجب التقديم بـ "الاهتمام" مع مراعاة "تشاكل رؤوس الآي".

وفي قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾(سورة الأنعام: 90) قال المنتجب «وقوله: قدم المفعول للاهتمام، والمعنى: لا تقتد إلّا بهم، وهذا معنى الاهتمام وتقديم المفعول.» (الهمذاني، 1427: 634/2) جعل المنتجب التقديم وسيلة لتركيز الامتثال في هدي الأنبياء حصرًا.

المطلب الخامس: الاستعانة بالقرائن الدالة على التقديم والاحتجاج بها:

يعتمد المنتجب على "قرينة التلازم" بين العامل ومعموله كدليل قطعي لتسويغ التقديم والتأخير؛ فتمكُّن المعمول من صدارة الكلام وقبوله التقديم يُعد عنده برهانًا ساطعًا على مرونة رتبة العامل وجواز تقدمه.

وهو بذلك يُحكم الربط بين الصناعة النحوية والواقع الاستعمالي في القرآن، محتجًا بصحة الموقع للمعمول (كالجار والمجرور أو الظرف)؛ ليثبت من خلاله صحة الموقع المفترض للعامل الخفي أو المؤخر.

في قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (سورة البقرة: 4) قال المنتجب «والباء من (بالآخرة) متعلقة بـ﴿يُوقِنُونَ﴾، وهذا يدل على جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ؛ إذ المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل، لأجل أن المعمول تابع للعامل؛ فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه.»(الهمذاني، 1427: 132/1).

استدل المنتجب بتقديم الجار والمجرور على جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ بناءً على قاعدة "المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل".

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (سورة هود: 8) قال المنتجب «يوم: منصوب بخبر (ليس) وهو (مصروفًا) وظرف له، وهذا يعضد قول من جوز تقديم خبر ليس على ليس (جمهور البصريين، السمين الحلبي، الدر المصون، 1406: 292/6)؛ وذلك أنه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها كان ذلك دليلًا على جواز تقديم خبرها؛ إذ المعمول تابع للعامل؛ فلا يقع إلّا حيث يقع» (الهمذاني، 1427: 443/3)

احتج المنتجب بتقديم ظرف الخبر (يوم) على (ليس) ليثبت جواز تقديم خبر (ليس) عليها، معتبرًا تصرف المعمول فرعًا عن تصرف عامله.

المطلب السادس: المشاكلة بين الآيات والاحتجاج بالنظائر:

يُرسِّخ المنتجب عبر المشاكلة والمناظرة صحة توجيهه للرتبة بين المواضع القرآنية؛ فيستدل بوقوع التقديم والتأخير في آية مشهورة ليثبت جواز نظيرها في موضع آخر قد يخفى فيه وجه العدول.

وهو بذلك يقيم "وحدة نسقية" في البحث؛ إذ يجعل الشواهد القرآنية المتعددة قرينةً ترفع الغرابة عن الرتبة غير الأصلية، مؤكدًا أن ما جاز في موضع من كتاب الله لعلة العناية أو الصدارة جاز في أشباهه.

في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ (سورة البقرة: 249) قال المنتجب «وقوله: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ (مَن) موصولة في موضع نصب على الاستثناء من قوله: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾: فاصِلَةٌ بينهما. قيل: وهي في حكم المتأخر وإنما قدمت للعناية، كما قدم ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾»(سورة المائدة: 69. والنص في الهمذاني، 1427: 551/1) شبه المنتجب تقديم جملة (ومن لم يطعمه) على المستثنى بتقديم (والصابئون) في سورة المائدة، ليثبت أن العدول عن الرتبة لغرض "العناية" له نظائر ثابتة في التنزيل.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ (سورة التوبة: 124) قال المنتجب «وقرئ: (أيَّكم) بالنصب (قراءة عبيد بن عمير (الزمخشري، الكشاف،407 1: 2/ 178) على إضمار فعل يفسره ﴿زَادَتْهُ﴾، كقولك: زيدًا ضربته، تقديره: هذه إيمانًا، وضربت زيدًا ضربته.

فإن قلت: لِمَ قدرت في الأول الفعل بعد المفعول، وفي الثاني قبله وهو الوجه، لأنَّ من شرط العامل أن يكون قبل المعمول؟

قلت: أجَل الأمر كما ذكرتَ، لكنه في الأول منعني مانع وهو أن أيًّا استفهام، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ له صدر الكلام، فلذلك قدرت بعده، وكفاك دليلًا ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾(سورة الكهف: 12)،﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾(سورة الشعراء: 227) »(الهمذاني، 1427: 338/3) احتج

المنتجب بمواضع أخرى (الآيتين السابقتين)؛ ليؤكد قاعدة تصدر أسماء الاستفهام ووجوب تقدير العامل بعدها لا قبلها.

المطلب السابع: الربط المنهجي بين قواعد الرتبة:

يُحكم المنتجب بناءه النظري بربط الرتبة بقواعد "الصدارة" و"الموانع الإعرابية"؛ إذ يرى أن رتبة الكلمة ليست مجرد تقديم أو تأخير، بل هي نتيجة لتفاعل أدوات النفي والاستفهام واللام المزحلقة التي تعمل كحواجز تمنع تسلط العوامل فيما قبلها.

وهو بذلك يفسر العدول عن الرتبة الظاهرة بضرورات تفرضها "قوة الصدر" لهذه الأدوات، مؤصلًا لمنهج يجمع بين المعنى المراد والموانع النحوية للمواقع التي لا يقوى العامل على تجاوزها.

ومما يدل على ذلك:

في قوله تعالى ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (سورة مريم: 66) قال المنتجب «الاستفهام بمعنى الإنكار، وهو في المعنى داخل على الإخراج، وإن كان في اللفظ دخل على إذا؛ لأنه أنكر البعث لا الموت، والعامل في (إذا) فعل دل عليه الكلام، أي: أبعث إذا مت، ولا يعمل فيه ﴿أُخْرَجُ﴾؛ لأجل اللام، لا تقول: اليوم لزيد قائم؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبله، وكذا ما بعد إنّ والاستفهام وحرف النفي لا يعمل فيما قبلهن.» (الهمذاني، 1427: 379/3) ربط المنتجب بين رتبة الاستفهام التي لها الصدارة والمانع اللام في ﴿لَسَوْفَ﴾؛ ليوضح أن المعنى يَنْصَبُّ على "البعث" لا "الموت"، لكن الصناعة النحوية منعت "أخرج" من العمل فيما قبلها بسبب اللام، مما أوجب تقديرًا يحفظ لكل أداة حقها في رتبتها.

الخـــاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد: فقد طاف هذا البحث في رحاب كتاب "الفريد"، مستقصيًا قضية "توجيه الرتبة" بوصفها ميزانًا دقيقًا تتقاطع عنده ضوابط النحو ومقتضيات المعنى. وبعد التحليل والمقارنة عبر المباحث الأربعة، خلص البحث إلى جملة من النتائج، أكثرها أهمية:

أثبتت الدراسة أن المنتجب الهمذاني لم يكن نحويًّا جامدًا، بل كان يرى أن الرتبة النحوية خادمة للمعنى السياقي؛ فالتوجيه عنده يتجاوز مجرد إجازة التقديم والتأخير إلى البحث عن العلة الدلالية التي استوجبت هذا العدول.

كشف البحث أن المنتجب يعتمد قاعدة (حمل الكلام على ظاهره) كأصل حصين، ولا يلجأ إلى القول بالتقديم والتأخير إلا عند قيام قرينة تمنع الاستقامة على الأصل؛ مما يؤكد انضباطه المنهجي وعدم تكلفه في التقدير.

تبيّن من خلال هذا البحث أن "السياق" (المقالي والمقامي) كان حكمًا يستند إليه المنتجب لتجاوز بعض القواعد النحوية الصارمة (مثل منع تقدم ما في حيز النفي أو الشرط)؛ إذ يرجح التقديم إذا اقتضى

المعنى ذلك، مراعيًا في ذلك "نظم القرآن" و"جلال المعنى".

أظهرت الدراسة براعة المنتجب في استثمار القراءات القرآنية والمشاكلة بين الآيات كقرائن مرجحة لتوجيه الرتبة؛ مما يجعل من كتابه "الفريد" مدونة تجمع بين النحو، والقراءات، والبلاغة في آن واحد.

المنتجب الهمذاني بصري النزعة؛ فقد أظهرت النماذج أنه يتمسك بـ "صدارة أداة الشرط" ويمنع تقديم المعمول أو الجواب على الأداة، ويلجأ إلى "الحذف والتقدير" أو "التفسير"؛ ليصحح الظواهر التي يبدو فيها مخالفة للقاعدة؛ ردًّا على من أجاز ذلك من الكوفيين.

مساهمات المؤلفين

قام المؤلف بالدراسة بمفرده ، ولا يوجد مؤلفين مشاركين.

تضارب المصالح

لا يوجد تضارب مصالح.

بيان التمويل

لم يتلقَّ هذا العمل البحثي أي تمويل.

بيان الأخلاقيات

لا ينطبق.

إتاحة البيانات

البيانات الداعمة لنتائج هذه الدراسة متاحة من المؤلف المسؤول عند تقديم طلب.

شكروتقدير

لا يوجد.

المصادروالمراجع

أولًا: المصادرالمطبوعة:

الأخفش، س. م. (1411هـ). معاني القرآن. تحقيق: هدى محمود قراعة (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الإستراباذي، ر. د. (1998م). شرح الكافية. تقديم: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

الألوسي، م. ب. (1994م). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تصحيح: علي عبد الباري عطية (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، ك. د. (1400هـ). البيان في غريب إعراب القرآن. تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأنباري، ك. د. (1424هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (ط1). لبنان: المكتبة العصرية.

الأندلسي، ا. ع. (1413هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأندلسي، أ. ح. (1418هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

- البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.

ابن جني، أ. ف. (1386هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. تحقيق: علي النجدي وآخرين. القاهرة.

- الخصائص (ط4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن حجر العسقلاني، أ. ع. (1390هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب. مصر: المكتبة السلفية.

ابن خالويه، ح. أ. (2012م). مختصر في شواذ القرآن. تحقيق: ج. برجستراسر. دار الوراق.

ابن السراج، أ. ب. (1996م). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي (ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عقيل، ب. د. (1980م). المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق: محمد بركات. دمشق.

ابن قدامة، م. د. (1968م). المغني. تحقيق: طه الزيني وآخرون (ط1). القاهرة: مكتبة القاهرة.

ابن مالك، ج. د. (1990م). شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (ط1). القاهرة: هجر للطباعة والنشر.

ابن مجاهد البغدادي. (1400هـ). السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف (ط2). مصر: دار المعارف.

ابن هشام، ج. د. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (ط6). دمشق: دار الفكر.

- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك. تحقيق: بركات يوسف هبود (ط1). بيروت: دار الفكر.

أبو نواس، ح. هـ (2001م). ديوان أبي نواس. تحقيق: إيفالد فاغنر. بيرلين: الكتاب العربي.

التيمي، أ. ع. (1981م). مجاز القرآن. تحقيق: محمد فؤاد سركيس. بيروت.

حسان، ت. (1413هـ). البيان في روائع القرآن. القاهرة: عالم الكتب.

الرازي، ف. د. (1420هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (ط3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الزجاج، أ. إ. (1408هـ). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (ط1). بيروت: عالم الكتب.

الزمخشري، ج. ا. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ط3). بيروت: دار الكتاب العربي.

السيوطي، ج. د. (1992م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. مصر: المكتبة التوفيقية.

سيبويه، أ. ب. (1408هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السمين الحلبي، ش. د. (1406هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.

الطبري، ا. ج. (1425هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون. القاهرة: دار السلام للطباعة.

العكبري، أ. ب. (1418هـ). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العموش، خلود. (2008). الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق (ط. 1). عمان، الأردن: عالم الكتب الحديث.

الفارسي، أ. ع. (1413هـ). الحجة للقراء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي (ط2). دمشق: دار المأمون للتراث.

- التكملة. تحقيق: كاظم بحر المرجان (ط2). بيروت: عالم الكتب.

الفراء، ي. ز. (1955م). معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين (ط1). مصر: الدار المصرية.

القفطي، ع. ي. (1406هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

القرطبي، ش. د. (1384هـ). الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (ط2). القاهرة: دار الكتب المصرية.

القيسي، م. أ. (1405هـ). مشكل إعراب القرآن. تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المبرد، أ. ع. (1963م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

المرادي، ح. ق. (1976م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: طه محسن. مؤسسة دار الكتب.

ناظر الجيش، م. ي. (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون (ط1). القاهرة: دار السلام.

النحاس، أ. ج. (1421هـ). إعراب القرآن. علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

النسفي، أ. ب. (1419هـ). مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تحقيق: يوسف علي بديوي (ط1). بيروت: دار الكلم الطيب.

الهمذاني، ا. م. (1427هـ). الفريد في إعراب القرآن المجيد. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح (ط1). المدينة المنورة: دار الزمان.

المصادر المخطوطة:

السّفاقسي، إ. م. (د.ت). المجيد في إعراب القرآن المجيد (نسخة مخطوطة). القاهرة: دار الكتب المصرية، رقم 222 (تفسير).

First: Printed Sources and References

Al-Akhfash, S. M. (1991). Maʿānī al-Qurʾān. Ed. Huda Mahmud Qarʾah (1st ed.). Cairo: Maktabat al-Khanjī.

Al-Alūsī, M. B. (1994). Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī. Ed. Ali Abd al-Bari Atiyyah (1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Anbārī, K. D. (1980). Al-Bayān fī Gharīb Iʿrāb al-Qurʾān. Ed. Taha Abd al-Hamid Taha. Cairo: Al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb.

Al-Anbārī, K. D. (2003). Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn (1st ed.). Lebanon: Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Al-Andalusī, A. H. (1998a). Artishāf al-Ḍarb min Lisān al-Arab. Ed. Rajab Uthman Muhammad (1st ed.). Cairo: Maktabat al-Khanjī.

Al-Andalusī, A. H. (1998b). Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr. Ed. Sidqi Muhammad Jamil. Beirut: Dār al-Fikr.

Al-Andalusī, I. A. (1992). Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-Azīz. Ed. Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad (1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Farrā', Y. Z. (1955). Ma'ānī al-Qur'ān. Ed. Ahmad Yusuf al-Najati et al. (1st ed.). Egypt: Al-Dār al-Miṣriyyah.

Al-Fārisī, A. A. (1992). Al-Ḥujjah lil-Qurrā' al-Sab'ah. Ed. Badr al-Din Qahwaji (2nd ed.). Damascus: Dār al-Ma'mūn lil-Turāth.

Al-Fārisī, A. A. (1999). Al-Takmilah. Ed. Kazim Bahr al-Marjan (2nd ed.). Beirut: 'Ālam al-Kutub.

Al-Hamadhānī, M. (2006). Al-Farīd fī I'rāb al-Qur'ān al-Majīd. Ed. Muhammad Nizam al-Din al-Fatih (1st ed.). Medina: Dār al-Zamān.

Al-Murādī, H. Q. (1976). Al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma'ānī. Ed. Taha Muhsin. Mu'assasat Dār al-Kutub.

Al-Mubarrad, A. A. (1963). Al-Muqtaḍab. Ed. Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah. Beirut: 'Ālam al-Kutub.

Al-Naḥḥās, A. J. (2001). I'rāb al-Qur'ān. Ed. Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim (1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Nasafī, A. B. (1998). Madārik al-Tanzīl wa-Ḥaqā'iq al-Ta'wīl. Ed. Yusuf Ali Badiwi (1st ed.). Beirut: Dār al-Kalim al-Ṭayyib.

Al-Qafṭī, A. Y. (1986). Inbāh al-Ruwāh 'alā Anbāh al-Nuḥāh. Ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim (1st ed.). Cairo: Dār al-Fikr al-Arabi.

Al-Qurṭubī, S. D. (1964). Al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qur'ān. Ed. Ahmad al-Barduni (2nd ed.). Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.

Al-Qaysī, M. A. (1985). Mushkil I'rāb al-Qur'ān. Ed. Hatim Salih al-Damin (2nd ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risālah.

Al-Rāzī, F. D. (1999). Mafātīḥ al-Ghayb (Al-Tafsīr al-Kabīr) (3rd ed.). Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-Arabi.

Al-Saffāqusī, I. M. (n.d.). Al-Majīd fī I'rāb al-Qur'ān al-Majīd (Manuscript). Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, No. 222 (Tafsīr).

Al-Samīn al-Ḥalabī, S. D. (1986). Al-Durr al-Maṣūn fī 'Ulūm al-Kitāb al-Maknūn. Ed. Ahmad Muhammad al-Kharrat. Damascus: Dār al-Qalam.

Al-Sarrāj, A. B. (1996). Al-Uṣūl fī al-Naḥw. Ed. Abd al-Husayn al-Fatli (3rd ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risālah.

Al-Suyūṭī, J. D. (1992). Ham' al-Hawāmi' fī Sharḥ Jam' al-Jawāmi'. Ed. Abd al-Hamid Hindawi. Egypt: Al-Maktabah al-Tawfīqiyyah.

Al-Ṭabarī, I. J. (2004). Jāmi' al-Bayān 'an Ta'wīl Āy al-Qur'ān. Ed. Ahmad Abd al-Razzaq al-Bakri. Cairo: Dār al-Salām.

Al-Ukbarī, A. B. (1997). Al-Tibyān fī I'rāb al-Qur'ān. Ed. Ali Muhammad al-Bajawi. Cairo: Issa al-Babi al-Halabi.

Al-ʿAmūsh, Khulūd. (2008). Al-Khiṭāb al-Qurʾānī: Dirāsah fī al-ʿalāqah bayna al-naṣṣ wa-al-siyāq. ʿAmmān: ʿĀlam al-Kutub al-Ḥadīth

Al-Zamakhsharī, J. A. (1987). Al-Kashshāf 'an Ḥaqā'iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl (3rd ed.). Beirut: Dār al-Kitāb al-Arabi.

Al-Zajjāj, A. I. (1988). Ma'ānī al-Qur'ān wa-I'rābuhu. Ed. Abd al-Jalil Abdu Shalabi (1st ed.). Beirut: 'Ālam al-Kutub.

Hassān, T. (1993). Al-Bayān fī Rawā'i' al-Qur'ān. Cairo: 'Ālam al-Kutub.

Ibn 'Aqīl, B. D. (1980). Al-Musā'id 'alā Tas-hīl al-Fawā'id. Ed. Muhammad Barakat. Damascus.

Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, A. A. (1390). Fatḥ al-Bārī bi-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Ed. Muhib al-Din al-Khatib. Egypt: Al-Maktabah al-Salafiyyah.

Ibn Hishām, J. D. (1985). Mughnī al-Labīb 'an Kutub al-A'ārīb. Ed. Mazin al-Mubarak & Muhammad Ali Hamdallah (6th ed.). Damascus: Dār al-Fikr.

Ibn Hishām, J. D. (1999). Awḍaḥ al-Masālik 'alā Alfiyyat Ibn Mālik. Ed. Barakat Yusuf Habbud (1st ed.). Beirut: Dār al-Fikr.

Ibn Jinnī, A. F. (1966). Al-Muḥtasab fī Tabyīn Wujūh Shawādh al-Qirā'āt. Ed. Ali al-Najdi et al. Cairo.

Ibn Jinnī, A. F. (1983). Al-Khaṣā'iṣ (4th ed.). Cairo: Al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah lil-Kitāb.

Ibn Khālawayh, H. A. (2012). Mukhtaṣar fī Shawādh al-Qur'ān. Ed. G. Bergsträsser. Dār al-Warrāq.

Ibn Mālik, J. D. (1990). Sharḥ Tas-hīl al-Fawā'id. Ed. Abd al-Rahman al-Sayyid (1st ed.). Cairo: Hajar lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr.

Ibn Mujāhid al-Baghdādī. (1980). Al-Sab'ah fī al-Qirā'āt. Ed. Shawqi Dayf (2nd ed.). Egypt: Dār al-Ma'ārif.

Ibn Qudāmah, M. D. (1968). Al-Mughnī. Ed. Taha al-Zayni (1st ed.). Cairo: Maktabat al-Qāhirah.

Mālik bin Anas [Ibn Mālik]. (1990). See Ibn Mālik, J. D.

Nāẓir al-Jaysh, M. Y. (2007). Tamhīd al-Qawā'id bi-Sharḥ Tas-hīl al-Fawā'id. Ed. Ali Muhammad Fakher (1st ed.). Cairo: Dār al-Salām.

Sībawayh, A. B. (1988). Al-Kitāb. Ed. Abd al-Salam Muhammad Harun (3rd ed.). Cairo: Maktabat al-Khanjī.